الفصل السابع

ردود الأفعال

ويضم الموضوعات التالية :

- رد فعل الحكومة المصرية
- الرأى العام المصرى
- المعارضة المصرية
- رد الفعل السودانى
- رد الفعل الأثيوبى

رد فعل الحكومة المصرية

مازال الصمت الرسمى هو المتصدر للصورة فى معركة المياه التى تعد قضية أمن قومى بالدرجة الأولى، ليس لخطورة سد النهضة على مياه النيل والرى، ولكن تأكد أن مصر لن تسلم من خطورة ضربة مزدوجة وهى نقص إنتاج الكهرباء فلن تكون قضية الكهرباء فى مصر هى نقص الغاز أو توقف المحطات أو تردى الصيانة والحاجة لتخفيف الأحمال لبضع ساعات بالتبادل بين المحافظات والمدن، فلن يتم تخفيف الأحمال فقط بل قد تعيش محافظات كاملة فى ظلام دامس .

ان الموقف المصري من بناء سد النهضة الأثيوبي موقف سيئ للغاية، فالبدء الفعلي في إجراءات بناء السد بتحويل مجرى النيل الأزرق يعتبر صفعة سياسية ضد السلطة المصرية وإهانة بالغة، فقد حدث هذا الأمر بعد يوم واحد من مقابلة الرئيس المصري للرئيس الأثيوبي، ومن الواضح أن الرئيس الأثيوبي لم يطرح الموضوع أصلاً على الرئيس مرسي ومشروع سد النهضة له أهداف سياسية أكثر منها تنمية لأثيوبيا والدليل أن أثيوبيا غيّرت تصميم السد عدة مرات حتى وصلت سعته في المرة الأخيرة إلى ٧٤ مليار متر مكعب، وهذا يؤكد أن أثيوبيا لها أهداف سياسية لأن هذا التصميم الأخير يولد طاقة أقل.

وجدير بالذكر أن مصر والسودان بدأتا حملة دولية واسعة لتوضيح مخاطر هذا المشروع علي الأمن والاستقرار بالبلدين، شملت العديد من الدول المعنية بالتعاون مع هذه المنطقة أوروبية وآسيوية وغيرها كما شملت مؤسسات التمويل الدولية خاصة البنك الدولي، فيما استندتا إلى نظام عمل هذه المؤسسات بعدم تمويل مشروعات خاصة على الأنهار من شأنها الإضرار بمراكز ومصالح بعض دولها وموقف مصر المبدئي هو عدم قبول أي مشروع يؤثر بالسلب على التدفقات المائية الحالية التي تعود من خلال التحويلة إلى المجرى الرئيس مرة أخرى، وهناك سيناريوهات جاهزة لكافة النتائج المتوقعة والمبنية على التقرير الفني الذي تقدمه اللجنة الثلاثية.

ان أزمات توزيع المياه التي نواجهها في مصر هذه الأيام وشكاوى المزارعين من نقص المياه تؤكد أننا لا نستطيع التفريط في نقطه مياه واحدة من الكمية التي تأتي إلينا من أعالى النيل وقالت وكالة انباء الشرق الاوسط ان وزارة الخارجية المصرية استدعت السفير الأثيوبي في القاهرة محمود دردير، للتعبير عن رفض الحكومة للتحركات الأثيوبية في بناء سد النهضة لتوليد الطاقة الكهربائية.

كما طلبت مصر رسمياً من أثيوبيا وقف أعمال بناء سد النهضة الذي يهدد حصتها في مياه النيل، بينما لم يستبعد مدير سابق للمخابرات المصرية اللجوء إلى الخيار العسكري مع أثيوبيا وهددت الجماعة

الإسلامية بفتح باب الجهاد ضدها وأبلغ علي الحفني نائب وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في الخارجية المصرية السفير الأثيوبي إصرار مصر على التوقف عن عملية بناء السد قبل التوصل لاتفاق ينهي الخلافات القائمة بين أثيوبيا ودولتي المصب، مصر والسودان وأكدت الرئاسة أنها لن تسمح بالمساس بحصة مصر من مياة النيل أو المزايدة عليها بقضية بهذه الأهمية،وأنه سيتم التعامل مع قضية السد بناء على ما سيأتي بالتقرير.

وكان الناطق الرسمي باسم الرئاسة إيهاب فهمي، قد أعلن، أن بلاده لن تقبل المساس بحقوقها التاريخية بمياه نهر النيل، مشيراً إلى أن إثيوبيا أعلنت التزامها بعدم الإضرار بحصة مصر من مياه النيل بسبب بناء سد النهضة وقال إن مصر تواصل اتصالاتها ومشاوراتها من أجل سرعة التوصل لاتفاق يضمن مصالح الشعبين المصري والإثيوبي وعدم المساس بمصالح مصر المائية، وقد عقد الرئيس د. محمد مرسي اجتماعا مع وزيري الدفاع والداخلية ومدير جهاز الاستخبارات العامة نوقش فيه موضوع سد النهضة من جميع جوانبه واستعرض جميع السيناريوهات كما عقد الرئيس مرسي اجتماعا مع وزيري الخارجية والموارد المائية والري بحث فيه مشروع سد

النهضة الأثيوبي المثير للجدل لارتباط القضية بالأمن القومي المصري .

الرأى العام المصرى

تصاعد الغضب الشعبي ، بعد تحويل أثيوبيا بشكل مفاجئ، مجرى النيل الأزرق، أحد روافد نهر النيل، لبناء سد النهضة هناك بزعم إنتاج الكهرباء وفي مواجهة الغضب الشعبي، قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية السفير عمر عامر، إن ما أعلنته أثيوبيا من قرار بشأن تحويل مجرى النيل الأزرق لن يكون له أي تأثير سلبي بشأن كميات المياه التي تصل إلى مصر، وأن هذا إجراء هندسي، فإما أن يتم تحويل المجرى المائي أو تجفيفه وأعلن وزير الري والموارد المائية الأسبق محمود أبوزيد أن تحويل مجرى النيل الأزرق أمر طبيعي فى مثل هذه الأعمال وليس غريباً، لكن الخطوة الأكثر خطورة هي بناء سد النهضة نفسه لما سيترتب عليه من آثار خطيرة .

كما أن حالة الغضب والقلق الشعبي التى تسود الرأي العام المصري خوفاً من أن يؤدي بناء سد النهضة الأثيوبي وبدء الحكومة الأثيوبية تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، لتقليل حصة مصر من مياه نهر النيل.

رد فعل المعارضة المصرية

سارعت المعارضة المصرية وحتى التيارات السياسية المعتدلة إلى انتقاد الخطوة الاستباقية التي نفذتها أديس أبابا قبل صدور تقرير مشترك اليوم، من قبل ست خبراء من أثيوبيا ذاتها والسودان ومصر بشأن النتائج المترتبة على بناء سد النهضة الذي شيد نحو ٢٠ في المئة منه في منطقة تشهد زلازل متكررة في أثيوبيا.

وانقسمت المعارضة المصرية مابين مؤيد للحكومة ومعارض يقدم اعتذاراً لأثيوبيا عن مجرد مناقشة الموضوع من قبل المسؤولين والمختصين فى مصر ونشرت صحيفة واشنطن بوست خبرا اوردت فيه اقتراح الساسة في اجتماع مع الرئيس المصري يوم الاثنين أعمال عدائية ضد أثيوبيا، بما في ذلك دعم المتمردين والقيام بأعمال تخريبية، لمنعها من بناء سد ضخم على منبع نهر النيل.

رد الفعل السودانى

كان موقف السودان تجاه القرار الأثيوبى بخصوص سد النهضة مفاجئاً حيث بدا موقفه محايداً، وذلك خلافاً للسنوات الماضية التى شهدت تكتل دولتى المصب مصر والسودان ضد دول المنبع بسبب اتفاقية عنتيبى التى تسعى لتقليل حصتى مصر والسودان من مياه النيل وعندما أعلنت أديس أبابا قرارها أبدت القاهرة تحفظها من خلال تصريحات لمسئولين، لكن الخرطوم كانت صامتة وكأن الأمر لا يعنيها.

ورغم إلحاح الإعلام على مسئولى وزراتى الموارد المائية والخارجية السودانية، إلا أن رد الفعل الرسمى ظل غائباً حتى مع وصول وزير الموارد المائية السودانى أسامة عبد الله محمد الحسن، للقاهرة ثم كسرت وزارة الخارجية السودانية الصمت الرسمى عبر بيان صحفى مفاجئ، أكدت فيه أن السودان لن يتضرر من الخطوة الأثيوبية، وتعدت ذلك إلى محاولة سحب تصريح لسفيرها بالقاهرة كمال حسن على وصف فيه القرار الأثيوبى بأنه صادم، قال فيه إن بلاده بالتنسيق مع مصر تدرس طلب اجتماع طارئ للجامعة العربية.

ورغم أن كثير من خبراء المياة السودانيين نصحوا حكومة بلادهم على مدار السنين الماضية بعدم معارضة تشييد سد النهضة والدخول فى معركة مع أديس أبابا من غير معترك بحجة أنه لا ضرر على السودان من السد، إلا أن الحكومة ظلت مناصرة للقاهرة فى موقفها من سد النهضة ومن اتفاقية عنتيبى، كذلك والتى يقول خبراء أيضا أن رفضها لها مجاملة لمصر وليس لضرر واقع على السودان منها، لكن كل هذه المناصرة انقطعت على نحو مفاجئ وهو ما لا يمكن تفسيره بمعزل عن الدور القوى الذى باتت تلعبه أديس أبابا فى الملف السودانى مقابل تضعضع الدور المصرى فى السنين الأخيرة، طبقا لما قاله آدم محمد أحمد عميد كلية العلوم السياسية بجامعة الزعيم الأزهري بالعاصمة

السودانية الخرطوم، إلا أنه يشير إلى نقطة مهمة، وهى أن رد الفعل المصرى الرسمى نفسه لم يكن حادا كما هو الحال مع رد الفعل الشعبى.

رد الفعل الأثيوبى

لم تأبه أثيوبيا إلى ردود الأفعال المصرية والسودانية ويبدو أن هناك سوء نية تجاه موضوع السد تحديداً بدليل:-

- نكوص الجانب الأثيوبي عن الالتزام بتعهداته التي قطعها علي نفسه منذ تأسيس اللجنة حيث دأب علي التأجيل من جولة إلى أخري، ولم يقدم المستندات والدراسات التي استند عليها قبل إقدامه على هذا المشروع
- أنه اثناء المفاوضات حول السد في عهد مبارك في عام ٢٠٠٩ تحدثت أثيوبيا أن السعة التخزينية للسد ١٤ مليار متر مكعب ورفض مبارك وقتها وهدد بضرب السد وبعد الثورة تم رفع السعة التخزينية فجأة إلى ٢٧ ثم ٤٠ ثم ٦٣ ثم ٧٤ مليار متر مكعب دون وجود دراسات كافية، وأن هذا يحتاج إلى وقفة إذ كيف ترفع نسبة التخزين للسد دون وجود دراسات كافية.

- أعلنت الحكومة الأثيوبية على نحو مفاجئ، أنها ستبدأ في تحويل مجرى النيل الأزرق أحد روافد نهر النيل، إيذانا ببداية العملية الفعلية لبناء سد النهضة وذلك بعد يوم واحد من لقاء الرئيس المصرى بالرئيس الثيوبى وهذا يجعل التصريحلات الأثيوبية محل شك ويضعف الثقة فيها وفى ساستها.